مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)
المجلد: 13 - العدد 01 / (2024)
ISSN: 2170- 1938
EISSN: 2602-7313
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

المؤهلات والسياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي

Agricultural qualifications and policies in Algeria and their impact on the development of agricultural production to achieve food security

ط.د./ طير محمد[1] (*)، د./ بوزيد سايح [2]

[1] مخبر التطبيقات الكمية للعلوم الاقتصادية والمالية جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر
tir.mohammed@univ-ouargla.dz

[2] مخبر التطبيقات الكمية للعلوم الاقتصادية والمالية جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر
bouzid.sayah@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/23 تاريخ القبول: 2024/05/18 تاريخ النشر : 2024-07-31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المؤهلات والسياسات الزراعية في الجزائر وتقييم تأثيرها على الإنتاج الزراعي الوطني والأمن الغذائي. وقد تم جمع البيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك الإحصاءات الرسمية والمنشورات الأكاديمية والتقارير الحكومية، وظهرت النتائج أن الجزائر لديها مؤهلات طبيعية و بشرية كبيرة تجعلها رائدة في المجال الزراعي، وقامت بتبني سياسات زراعية متعددة خلال الفترة المدروسة، بما في ذلك تحسين البنية التحتية للزراعة، وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، وتطوير البحوث الزراعية وتوسيع قاعدة المعرفة في هذا المجال مما أدى إلى تحسين وتطور في الإنتاج الزراعي وتحقيق اكتفاءاً ذاتيا في عدة منتجات كالخضروات منها البطاطا وتحسين من تطور نصيب الفرد من الغذاء هذا ما يجعلها قريبة من تحقيق الامن الغذائي إذا ما اهتمت اكثر بالقطاع الزراعي خاصة المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب التي تبقى بعيدة عن تحقيق الهدف المنتظر.

الكلمات المفتاحية: مؤهلات زراعية، سياسات زراعية، برامج زراعية، انتاج زراعي، أمن غذائي.

Abstract:

This study aimed to analyze the qualifications and agricultural policies in Algeria and evaluate their impact on national agricultural production and food security. Data was collected from multiple sources, including official statistics, academic publications, and government reports. The results showed that Algeria has significant natural and human qualifications that make it a leader in the agricultural field. It has adopted multiple agricultural policies during the studied period, including improving agricultural infrastructure, encouraging investment in the agricultural sector, developing agricultural research, and expanding the knowledge base in this field. These efforts have led to improvements and developments in agricultural production, achieving self-sufficiency in several products such as vegetables, including potatoes, and improving individual food security. However, achieving the desired goal is still distant, especially in strategic crops like grains. Therefore, Algeria needs to focus more on the agricultural sector, particularly strategic crops, to come closer to achieving food security.

Keywords: Agricultural qualifications, agricultural policies, agricultural programs, agricultural production, food security.

JEL code : Q1, Q11, Q18

(*) المؤلف المراسل

1.مقدمة :

تعد الزراعة من القطاعات الحيوية في الجزائر، حيث تمثل مصدرًا رئيسيًا للغذاء والمياه والوظائف للمواطنين. ومع ذلك، تواجه الزراعة في الجزائر تحديات عدة تؤثر على إنتاجيتها وجودة منتجاتها، مثل العوامل الطبيعية والتغيرات المناخية وضعف البنية التحتية الزراعية والتحديات الاقتصادية.

وبالرغم من ذلك، فإن الحكومة الجزائرية تعمل جاهدة على وضع سياسات زراعية فعالة لتحسين الإنتاج الزراعي ودعم المزارعين والمواطنين في هذا القطاع الحيوي. وفي هذه الورقة البحثية، سنتحدث عن السياسات الزراعية والإنتاج الزراعي في الجزائر ونتعرف على بعض التحديات التي تواجه هذا القطاع والإجراءات التي يجب اتخاذها لتطوير الزراعة في البلاد تحقيقا للأمن الغذائي.

إشكالية البحث: في ظل التحديات والرهانات التي سطرتها الدولة الجزائرية وذلك من خلال التعهدات التي قطعتها لتطوير وعصرنة القطاع الفلاحي والذي يعتبر الحل الأمثل لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيف فاتورة الاستيراد وتحقيق الامن الغذائي والوصول الى أداء زراعي ذا كفاءة عالية، يكون حسب تطلعات الأهداف المسطرة فإن دراستنا هذه ستحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

- **ما مدى تأثير المؤهلات والسياسات الزراعية على الإنتاج الزراعي لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر؟**

وللإجابة على إشكالية الدراسة هذه تم طرح الفرضيات التالية:

- من خلال تحسين المؤهلات الزراعية، يمكن زيادة الإنتاج الزراعي في الجزائر. فعندما يتم توفير التربة المناسبة والمياه والتقنيات الزراعية الحديثة، يتسنى للمزارعين زراعة محاصيل أكثر وتحسين الإنتاجية.
- خلال الفترة ما بين عام 2001 و2020، اتخذت الحكومة الجزائرية عددًا من السياسات الزراعية التي تهدف إلى دعم وتحسين الإنتاج الزراعي في البلاد لتوفير الغذاء
- المؤهلات الزراعية تسمح بتنوع المحاصيل المزروعة في الجزائر. يمكن زراعة الحبوب، والفواكه، والخضروات، والحيوانات المنتجة للحوم. هذا التنوع يساهم في توفير مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.
- تأثرت الإنتاجية الزراعية في الجزائر بشكل كبير بتنفيذ هذه السياسات، حيث ساعدت في زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين جودة المنتجات الزراعية.

أهميت البحث: تساهم نتائج البحث في تحديد المؤهلات الزراعية الرئيسية التي تؤثر في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي. سيمكن ذلك المسؤولين الحكوميين وصناع القرار من وضع السياسات والبرامج الزراعية الهادفة لتعزيز الإنتاج وتوفير الأغذية اللازمة للمجتمع بالإضافة إلى ذلك، فإن البحث حول هذا الموضوع يساهم في تعزيز المعرفة والفهم حول العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي .ويمكن أن يوجه الاستثمارات والجهود اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في الجزائر بطريقة أكثر فاعلية.

أهداف البحث: أهداف البحث حول أهم المؤهلات الزراعية في الجزائر وأثرها على الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي يمكن تحديدها على النحو التالي:

- ✓ تحليل المؤهلات الزراعية الرئيسية: يهدف البحث إلى تحديد وتحليل المؤهلات الزراعية المهمة في الجزائر، مثل جودة التربة والمياه الزراعية، وتنوع المحاصيل، والتقنيات الزراعية المستخدمة. سيتم دراسة هذه المؤهلات وتقييم أثرها على الإنتاج الزراعي.
- ✓ تحديد الأثر على الإنتاج الزراعي: يهدف البحث إلى تحديد الأثر الفعلي للمؤهلات الزراعية على الإنتاج الزراعي في الجزائر. سيتم استخدام بيانات الإنتاج الزراعي المتاحة ومقارنتها مع مؤهلات الزراعة لتقييم التأثير الكمي والنوعي لهذه المؤهلات.
- ✓ تقييم تحقيق الأمن الغذائي: يهدف البحث إلى تقييم مدى تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ودراسة العلاقة بين المؤهلات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي. سيتم تحليل مدى توافر الأغذية اللازمة وقدرة القطاع الزراعي على تلبية احتياجات السكان.
- ✓ توجيه السياسات والتوصيات: بناءً على نتائج البحث، ستتم إعطاء التوصيات والإرشادات للجهات ذات الصلة في الجزائر، مثل الجهات الحكومية والمنظمات الزراعية، لتعزيز المؤهلات الزراعية المهمة وتحسين الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

منهجية البحث: من أجل الإجابة على إشكالية البحث والتطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتوافق مع طبيعة الموضوع، فقد تمت الاستعانة بالأدوات والطرق العلمية لأجل جمع المعلومات والبيانات وذلك من خلال مراجعة وتحليل الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوعنا معتمدين في ذلك على المكتبات وشبكة الأنترنيت وكذلك الحصول على بعض البيانات من تقارير مديرية الإحصاء الزراعي ونظم المعلومات التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفي، البنك الدولي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية و منظمة التغذية العالمية.

2. مؤهلات القطاع الزراعي الجزائري:

1.2الموارد الطبيعية: تحتل الجزائر مساحة 2.5 مليون كم^2 وهي أوسع بلد في إفريقيا حيث 9.2 على10تحتلها الصحراء وتتميز بقسمين تضاريسيين كبيرين وهما سلسلتي ما قبل وما بعد الأطلس الصحراوي حيث أن هذا التنوع في الخريطة التضاريسية أدى إلى تنوع أقاليم مناخها إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والمناخ الشبه الجاف في الهضاب والمناخ الصحراوي في الجنوب وبالتالي وعلى هذا الأساس تتحدد نوعية الغطاء النباتي في كل منطقة وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر فيها. (عياش، 2021،ص96).

1.1.2الموارد الترابية: تتوزع الأراضي الزراعية في الجزائر بين الأراضي القابلة للزراعة والأراضي المسقية والأراضي المحصولية حيث تشمل الأراضي القابلة للفلاحة كل من الأراضي المستغلة ميدانيا في النشاط الفلاحي والأراضي المستغلة حاليا في النشاط الرعوي لمدة تفوق 5سنوات والقابلة للاستغلال الزراعي مستقبلا إذ أن المساحة المستغلة زراعيا في الجزائر لا تتعدى 8.5 ملايين هكتار ،في حين تتجاوز المساحة الاجمالية القابلة للاستغلال الزراعي230 مليون هكتار والتي تحتاج إلى استثمارات مادية وتكنولوجية هائلة، أما الأراضي المسقية مقارنة مع الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر تبقى مساحتها محدودة جدا فهي لا تتجاوز 02 % من المساحة الفلاحية المستغلة والتي اعتمدت في أغلب الأحيان على مجهودات فردية كحفر آبار عديدة في الجنوب خاصة في ولاية الوادي(بن أعمر وبورزامة،2018،ص 30-42).

في حين أن الأراضي المحصولية هي تلك المساحة من الأراضي التي تزرع فيها عدة محاصيل زراعية في سنة واحدة وأغلب الأراضي الزراعية في الجزائر تطبق الدورة الأحادية وبالتالي يجب العمل على تطوير العمل الزراعي وزيادة الدورات من خلال إتباع تقنيات حديثة تحافظ على نوعية التربة وتزيد في إنتاجية الأرض. (خزار، 2013،ص144).

2.1.2الموارد المائية: يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة وتطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له، التي تستغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، التي تعتبر ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى الموارد المطرية حيث قدرت كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 14217 ملم^3 حسب تقديرات منظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2014، أما الموارد السطحية فتشمل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار في حين تقدر الموارد المائية الجوفية ب33 مليار م^3 واحتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية قدر ب60 ألف مليار م^3، المياه المعبئة يقدر حجمها ب 7.13 مليار م^3 منها ما هي مخزنة في السدود والتي يقدر عددها ب 98سد، بطاقة استيعاب تقدر بمليارين م^3، بالإضافة إلى وجود 420 بئر غير مستغلة بسبب نقص التجهيزات وارتفاع تكاليفها. (أزلاطو و حكيم،2019،ص40).

3.1.2 الثروة الحيوانية: تعتبر الثروة الحيوانية من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما لها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة ،كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات وله أهمية اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الفلاحي، حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، فحسب إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قدرت الثروة الحيوانية لسنة 2014 ب 2049652 رأس من الأبقار وما يفوق 25000000 رأس من الأغنام بالإضافة إلى تربية المعز والإبل وهذا راجع إلى الاهتمام الكبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية الثروة النباتية. (عياش، 2021،ص616).

الموارد البشرية: يعتبر العنصر البشري المورد الأهم والمحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وللقطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والاستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، حيث بلغ سنة 2014 عدد سكان الجزائر 38.7 مليون نسمة منهم 50 بالمئة شباب أقل من 25 سنة، وإذا تحدثنا عن سياسة التشغيل في القطاع الفلاحي نلاحظ أنها شهدت اختلالات كثيرة ولعل ذلك يعود إلى الهجرة من الريف إلى المدينة. (عياش، 2021، ص 616).

وفي اخر احصاء قدّر تعداد سكان الجزائر لعام 2023 بنحو 43,851,044 نسمة، وذلك بنسبة 0.56% من إجمالي عدد سكان العالم، وتحتل الجزائر المركز الثالث والثلاثون من حيث تعداد السكان، بحيث نسجل منها 2.650.000عمالة في الميدان الزراعي نسبتها تقدر بحوالي 6% من سكان البلد.

وبالإضافة لهذا غياب سياسات واضحة للعمالة الفلاحية والتي لها تأثير سلبي على كفاءة هذه العمالة كمشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الفلاحية نتيجة غياب الحوافز التي تقدمها الفلاحة، إلى جانب انخفاض الدخل والمستوى المعيشي في الفلاحة والريف بشكل عام وهو ما يؤدي إلى النزوح والهجرة هروبا من الظروف المعيشية القاسية، وعليه فتطور قطاع الفلاحة مرتبط أكثر بالمدخلات التقنية الحديثة، وبالإدارة الفعالة والتخطيط الملائم، وهي كلها ثمرات معارف عملية تقنية متطورة، ومن هنا يبرز أهمية التعليم والتأهيل والتخصص بدءا من تعليم الفلاحين وإعداد المهندسين المتخصصين والباحثين وما لوحظ في البلدان النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إغفال واضح لأهمية الموارد البشرية في الفلاحة وأهمية الاستثمار في تنمية هذا المورد الهام وذلك يعود لعدة أسباب نذكر منها طول الفترة التي تستغرقها عملية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية الفلاحية حيث لا تبرز نتائج هذا الاستثمار خلال وقت قصير، بالإضافة لتركيز معظم الاقتصاديين في دراساتهم على دور رأس المال المادي في عملية التنمية الفلاحية حيث يبررون بأن رأس المال يعتبر العامل الأكثر حسما في هذه العملية. (عمراني، ، 2015، ص86).

2.2. الدعم المالي والتقني: تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة تخصص لتسييرها وفيما يتعلق بالقطاع فإن الدولة أولت عناية خاصة به من خلال تخصيص أغلفة مالية هامة لتغطية احتياجاته المالية، حيث استفاد القطاع في إطار قانون المالية لسنة 2011 من حوالي 29691.32 مليار سنتيم، في حين بلغ معدل الارتفاع بين سنتي 2009 و2011 حوالي 270.41 بالمئة، وسعت الدولة في إطار السياسة الزراعية المنتهجة للنهوض بالقطاع من خلال توفير الشروط اللازمة له لرفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، وتراوح دعم الدولة للقطاع بين التكفل التام باحتياجاته في مجال الاستغلال والاستثمار كما هو الشأن في مزارع القطاع العام، وبين الدعم المباشر من خلال أسعار عوامل الانتاج، والدعم غير المباشر من خلال معدات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية بالنسبة للقطاع الخاص، أما بخصوص المكننة (الجانب التقني)،فهي من العوامل الأساسية التي أدت إلى التوسع العمودي للإنتاج وإحداث ثورة زراعية بهذا القطاع خاصة في أمركا الشمالية و أوروبا، إلا أن دول العالم الثالث لا تزال تتبع إمكانية التوسع الأفقي باستعمال أكبر مساحة من الأراضي الزراعية ، كما أن إحلال الآلات في إنجاز النشاطات الفلاحية محل الإنسان والحيوان يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض. (الدراجي، 2016،ص 105)

3.2. التكوين والبحث والإرشاد: التكوين والبحث والإرشاد الزراعي من العوامل الضرورية لرفع الإنتاجية عن طريق الاستعمال الكفء لوسائل الإنتاج والتقليل من النقائص وكذا تطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الزراعي والبحث عن أنجع الطرق لتطبيق برامج التنمية وذلك بالقيام ببحوث ميدانية على كل المستويات (الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات، تحسين خصوبة التربة وطرق الري وغيرها). (عياش، 2021، ص 617).

3. السياسات الزراعية في الجزائر من 2000 إلى 2019:

تعبر السياسات الزراعية عن الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة لصالح القطاع الفلاحي، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الفلاحي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الفلاحية لتشجيع زيادة الإنتاج ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي وأقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي وبالتالي زيادة العائد من الصادرات الفلاحية والتقليل من حدة الفقر في المجتمعات الريفية وعليه سنتطرق في هذا المحور لأهم السياسات الزراعية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019.

1.3.المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) من 2000 إلى 2004: اندماج الجزائر في النظام العالمي من خلال المنظمة العالمية للتجارة وربط الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يجعلها مطالبة بتحقيق الكفاءة في الإنتاج وتحسين النوعية والاندماج في الأسواق العالمية لذلك تم اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) كمسعى للتجديد ولتأهيل القطاع الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا، وأيضا كآلية لحماية الأرياف والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و هو برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا، وأيضا كآلية لحماية سكان الأرياف. (عز الدين، 2018،ص117).

1.1.3. أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: أدخلت إصلاحات جدية على القطاع الفلاحي عن طريق المخطط خلال السداسي الثاني لسنة 2000 ويتضمن جملة من الأهداف العامة المجملة والمكملة والتي نذكر منها: (بوعزيز، 2005،ص73).

- تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني.
- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية.
- تحقيق تنمية مستدامة، في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية.

- تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية.
- رفع مداخيل المزارعين.
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها.
- العمل على زيادة مساحة الأراضي الفلاحية بواسطة استصلاحها، عن طريق الامتياز وهذه الطريقة تسمح بالمحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها.
- تكييف أنظمة استغلال أراضي المناطق الجافة وشبه الجافة بواسطة تشجيرها أو استعمالها كراعي لتربية الماشية.

2.1.3. وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية: يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الواقع تركيب مالي يحتوي على شبكة مالية متعددة ومتكاملة تتكون من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNROAوالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNROA:** يدعم الصندوق النشاطات الفلاحية سواء كانت قبل المستعمرة الفلاحية (تحليل التربة) تهيئة الأراضي الفلاحية، الري، ... ،أو خلالها أو بعدها (الصناعات الغذائية،...)وهو صندوق أنشئ بمقتضى المادة 24 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 1999/12/23 المتعلق بقانون المالية لسنة 2000، وتتكون إيرادات الصندوق من مساهمة الدولة والمنتوجات شبه الجبائية ومنتوجات التوظيف والهبات، وأما النفقات فتتمثل في دعم الدولة المخصص لتنمية الإنتاج والإنتاجية وتثمين الموارد الفلاحية والتسويق والتخزين وعمليات الري وحماية الثروة النباتية والحيوانية، وكذا مداخيل الفلاحين ودفع الفرق في الفائدة المتعلقة بالقرض الفلاحي. (الجيلالي، 2005،ص213)
- **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:** هو الهيئة المكلفة بتنفيذ مختلف العمليات المالية للصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية إذ يقوم في أجل لا يتجاوز 15 يوما بإبرام اتفاقية قرض مع طالب التمويل الكلي أو الجزئي، ولا يمكن أن يفوق القرض المبلغ المحدد في دفتر الشروط ويتكفل الصندوق مباشرة بالإنجاز المالي بالتسديد لفائدة الموردين والمقاولين، وذلك حسب إجراءات تعاقدية، وهكذا فإن تسديد القرض يضمنه أساسا مقرر منح مساهمة الصندوق الوطني والتنمية الفلاحية (عياش، ، 2021، ص612).

2.3. سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008 و2010-2014: شرع في تنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008، أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

وهذه السيادة بدورها تهدف إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، كما تهدف أيضا هذه السياسة إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني وقد أعرب عن هذا الاختيار الاستراتيجي في توجيهات 14 ديسمبر 2009، في بسكرة، والهدف هو الحد من مواطن الضعف بين القطاع العام والخاص من خلال إشراك أصحاب المصلحة القوية وظهور الحكم الجديد في السياسات الزراعية، وذلك من خلال دعم.

- الزيادة في الإنتاج المحلي في السلع الاستهلاكية العامة (الحليب، القمح، .....) لتغطية 75 بالمائة من الاحتياجات.
- التحديث ونشر التقدم التكنولوجي في المزرعة (تكييف الري، التسميد والميكنة).
- تحديث وتنظيم شبكات تجميع وتسويق الإنتاج المحلي وتوفير المدخلات والخدمات الزراعية.
- تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تغطية الاحتياجات من البذور والمواشي.

- التنمية المتوازنة والمتناغمة والمستدامة للمناطق الريفية.

3.3. سياسة التجديد الفلاحي والريفي، المرحلة الثانية: (2015-2019):بعد سنة2014 استمرت الحكومة الجزائرية فتطبيق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي من خلال هذه المرحلة والتي امتدت الى غاية 2019 من أجل البقاء عل نفس النتائج و تدعيمها و تطويرها لاتي توصلت إليها خلال المرحلة الأولى، ويظهر ذلك من خلال متابعة و دعم مشاريع البرامج التي شرعت فيها، مع إضافة بعض التعديلات المتمثلة في ادماج قطاع الصيد البحري ضمن المحاور السياسية للسياسة المتبعة وكذلك إعطاء مفهوم أوسع للأقطاب الفلاحية، ومن أهم الأسس والمحاور الاستراتيجية التي اتبعتها خلال هذه المرحلة الثانية هي المحافظة على جهود دعم و توسيع القاعدة الإنتاجية، كذلك مواصلة تكثيف الإنتاج الزراعي والصيدي، إضافة لذلك تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية و تقوية آليات الدعم وتأطير الإنتاج الوطني ، بالإضافة الى متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني.(السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، سبتمبر 2015،ص ص 2-5).

4.الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي: هناك عدة مفاهيم للأمن الغذائي، وتختلف في معالجتها بين المفكرين. على الرغم من أن مشكلة الأمن الغذائي تعود إلى بداية تاريخ الإنسان واهتمامه الأولي بتأمين طعامه اليومي، إلا أن مصطلح "الأمن الغذائي" نشأ في السبعينات من القرن الماضي، في ظل وجود فجوة كبيرة في إمدادات الغذاء عالميًا مما زاد من معدلات الجوع، على الرغم من الاعتماد على واردات الغذاء في الدول النامية بشكل خاص، وتعددت التعريفات للأمن الغذائي منها:

1.4. تعريف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (fao): قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) عام1996، بتوضيح مصطلح الأمن الغذائي من خلال تعريفه "بالحالة التي يكون للأشخاص إمكانية الوصول ماديا، اقتصاديا واجتماعيا الوصول إلى غذاء كافي وصحي من أجل إشباع حاجياتهم الغذائية من دون انقطاع" (fao،2006، ص ص 2-5).

2.4. تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية: "الأمن الغذائي هو توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة السكان بالأسعار المناسبة لدخلهم وإمكانياتهم المالية". (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2009، ص 16).

3.4. أبعاد الأمن الغذائي: أظهرت نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996 أربعة أبعاد أساسية يجب توفرها لتحقيق الأمن الغذائي وهي كالتالي :(حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2014، ص 13)

1.3.4 توفر الغذاء: يعتبر اهم شرط لتحقيق الأمن الغذائي في كل بلد ويكون مصدر الوفرة إما من الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد للمواد الغذائية، ويكون قياسه إما بنسبة السعيرات الحرارية المستخلصة من الحبوب والبقوليات أو المصادر الحيوانية وكذا متوسط امدادات البروتين منها.

2.3.4. الحصول على الغذاء: هناك عدة عوامل يمكن معرفة مدى حصول الافراد على الغذاء سواء كانت اقتصادية أو مادية وتقاس إما بالبنى التحتية كالسكك الحديدية والطرقات والموانئ والمطارات أي بصفة عامة شبكات النقل بكل أنواعها، كذلك يعتمد قياسها على مؤشر الأسعار للمواد الغذائية، القدرة الشرائية..

3.3.4. صحة وجودة الغذاء: مهما كان الغذاء متاح لكل الأسر والأفراد إلا أنه يبقى السؤال المطروح هل الاستفادة كانت كافية من حيث الطاقة والمغذيات اللازمة من تناول هذه الأغذية وتقاس إما بإنتشار فقر الدم ونقص الفيتامين"أ"بين الأطفال دون الخامسة وانتشار اليود وفقر الدم عند الحوامل، كذلك يقاس بالقصور التغذوي لذى الأطفال دون الخمس سنوات.

4.3.4. الإستدامة والاستقرار: إن الاستقرار في الوفرة والحصول و الاستفاع من الغذاء شرط ضروري لتحقيق الأمن الغذائي في كل الأوقات و يعرف بالأمن الغذائي المستدام و لقياسه نعتمد على عوامل الانكشاف على مخاطر الأمن

الغذائي كقيمة الواردات الغذائية الأساسية بنسب مئوية، اجمالي صادرات السلع و نسبة الاعتماد على الحبوب، كذلك تقلب الأسعار الغذائية والتقلبات السياسية.

5. أثر مؤهلات القطاع الزراعي والسياسات الزراعية على تطور الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر:

إن القطاع الزراعي في الجزائر له مؤهلات طبيعية وبشرية جيدة، ومر بعدة برامج تنموية خلال الفترة الأخير، وكان لكل من مرحلة مراحل تنفيذ هذه البرامج أثر على الإنتاج الزراعي الوطني وكذلك على مردودية انتاجه، وهنا سنحاول التركيز على تطور بعض الشعب الزراعية سواء كانت استراتيجية أو واسعة الاستهلاك.

1.5. تطور الإنتاج الزراعي: سنعتمد في تحليلنا على ثلاثة شعب مهمة متمثلة في الحبوب، البقوليات الجافة والخضر.

1.1.5. تطور انتاج شعبة الحبوب: لدراسة ذلك اعتمدنا على احصائيات المنظمة العربية للزراعة للفترة ما بين 2001 و2020 ومثلناها في الجدول التالي:

الجدول رقم01: تطور انتاج الحبوب خلال الفترة 2001 و2020 بالجزائر (ألف طن).

السنوات	05/01	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الانتاج	3287,66	4011,74	3601,90	1702,05	5253,15	4001,65	3727,99	5137,15
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الانتاج	4912,23	3435,23	3829,37	3445,16	3478,07	6065,94	5633,45	4392,30

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الملاحظ من الجدول رقم 01 أن انتاج الحبوب عرفة تذبذبا بين فترات الدراسة بين الارتفاع والانخفاض بحيث كان يتراوح بين 3287.66 ألف طن و4011.74 ألف طن بين 2001 و2007 ثم ينخفض الى أدنى مستوى له سنة 2008 بقيمة انتاج تقدرت ب 1702.05 ألف طن و تعتبر ضعيفة ويعود ذلك لقلة الامطار و حالة الجفاف لتلك السنة غير أن ما بعد ذلك عاد للارتفاع من جديد في السنة الموالية بقيمة 5253.15 ألف طن وبقي بين هذه القيمة و قيمة الإنتاج لبداية الالفية التي ذكرناها سلفا حتى وصل الى احسن مستوى له سنة 2018 بقيمة 5065.94 ألف طن و تعتبر نتيجة مهمة و راجع ذلك الى إلى الاهتمام بفرع الحبوب ،خصوصا الدعم الذي تلقاه المزارعين عبر اخر برنامج تنموي كذلك اهتمام الدولة بأمنها الغذائي و محاولة منها التقليل من فاتورة استيراد الحبوب، و الشكل رقم 03 يوضح ذلك أكثر.

الشكل رقم 01: تطور انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2001-2020(ألف طن)

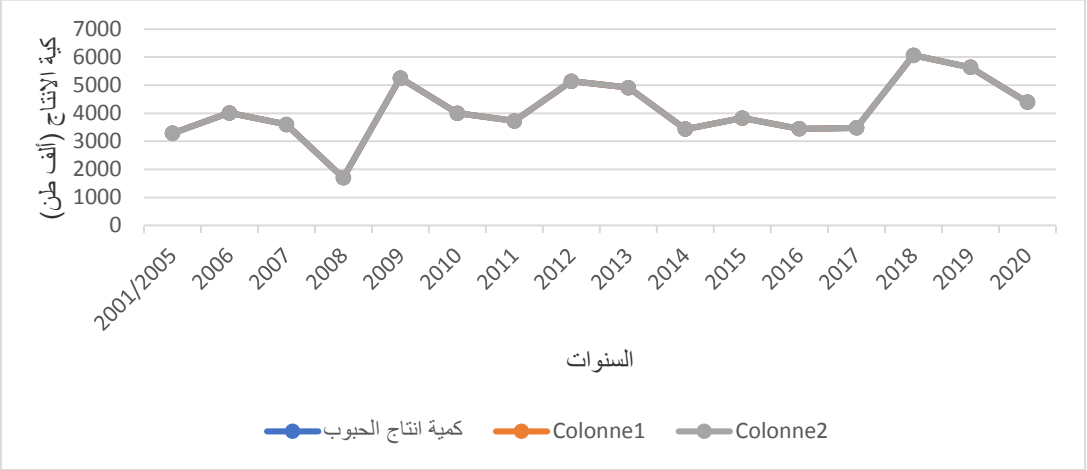

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم01.

2.1.5. تطور انتاج البقوليات الجافة : تعتبر البقوليات من المصادر المهمة في غذاء المستهلك الجزائري كذلك تعتبر مصدر أساسي للمعادن والبروتينات الت يحتاجها وهنا سنحاول توضيح تطور انتاج البقول من خلال هذا الجدول رقم 02:

الجدول 02: تطور انتاج البقوليات الجافة خلال الفترة 2001 و2020 بالجزائر (ألف طن).

السنوات	05/01	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الانتاج	51,80	44,07	50,08	40,17	64,29	72,32	78.82	84,29
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الانتاج	95,83	93,70	107,35	77,31	107,21	146,30	146,56	115,05

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الملاحظ كذلك في شعبة البقول هو التذبذب في كية الإنتاج بحيث تراوحت في الفترة بين 2001 و2008 بين 40.17 ألف طن و51.80 ألف طن بنسبة نمو حول 20%، وتبقى كمية الإنتاج في الارتفاع من سنة الى أخرى حتى تصل الى أعلى مستوياتها في 2019 بقيمة 146.56 ألف طن أي بنسبة نمو جيدة تمثلت ب 186%وهذا مؤشر جيد وإيجابي ويدل على ارتفاع مردودية الهكتار بسبب توفير التقنيات الحديثة وخصوصا البذور وتحسين نوعيتها واهتمام الدولة بالشعبة في الآونة الأخيرة من خلال المخطط الأخير، والشكل رقم 02 يوضح ذلك.

الشكل رقم 02: تطور انتاج البقوليات الجافة في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 (ألف طن)

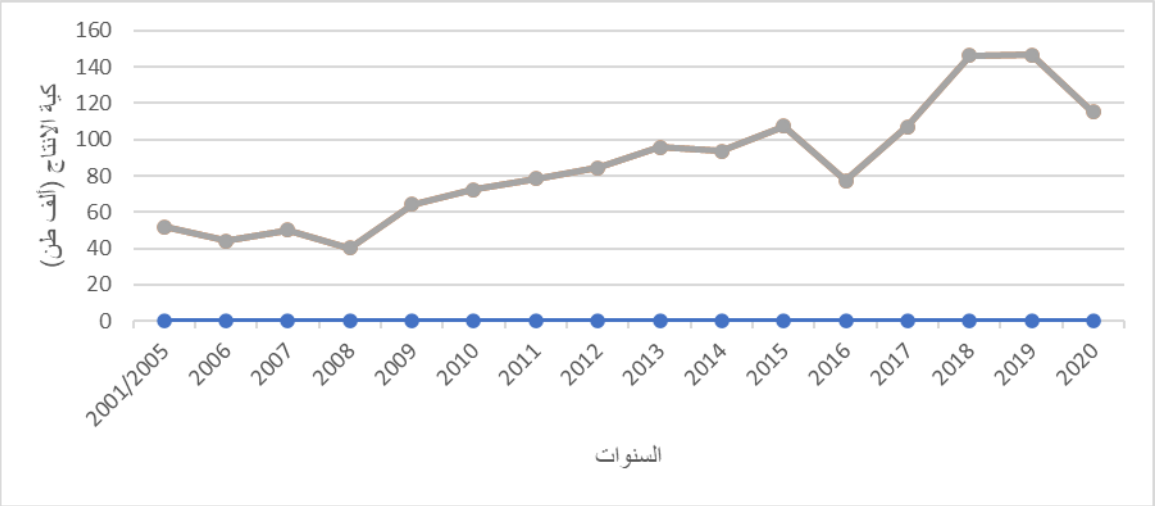

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم02.

3.1.5. تطور انتاج الخضر : هي تعتبر من اهم الشعب الواسعة الاستهلاك ولا يمكن الاستغناء عنها فالوجبة الغذائية للمستهلك الجزائري وهي ذات قيمة غذائية مهمة وسنحاول تحليل تطور هذه الشعبة من خلال الجدول 03 التالي:

الجدول رقم03: تطور انتاج الخضر خلال الفترة 2001 و2020 بالجزائر (ألف طن).

السنوات	05/01	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الانتاج	3631,11	3995,41	5524,28	6068,13	7291,30	8640,42	9569,24	10402,3
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الانتاج	11866,4	12297,7	12785,4	8880,20	8882,46	9409,39	8619,98	10287,2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الملاحظ هو أنه انتاج الخضر في الجزائر في ارتفاع مستمر بحيث قدر ب 3631.11 ألف طن ابتداءاً من بداية الألفية بمتوسط نسبة نمو حوالي 35% وهو مؤشر إيجابي ومهم حتى قارب 10287.20 ألف طن سنة 2002 ،و هذا ما يفسر اهتمام الدول بالشعبة و خاصة ما لاحظناه في السنوات اهتمام المزارعين بالمناطق الصحراوية بإنتاج الخضر خاصة ولاية الوادي و بسكرة بحيث حسب نتائج بعض الدراسات التي قمت بها سابقا فإنه الولايتين المذكورتين تحققان نسبة 33 %من الإنتاج الوطني للخضر و عليه وجب الاهتمام أكثر رغم أن الجزائر أصبحت تحقق اكتفاء ذاتي في منتجات الخضر بنسبة 103% ،كذلك الدعم المالي و التقني كان له دور كبير في تحسين الإنتاجية ،و الشكل رقم 03 يوضح ذلك.

الشكل رقم 03: تطور انتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة 2020/2001 (ألف طن).

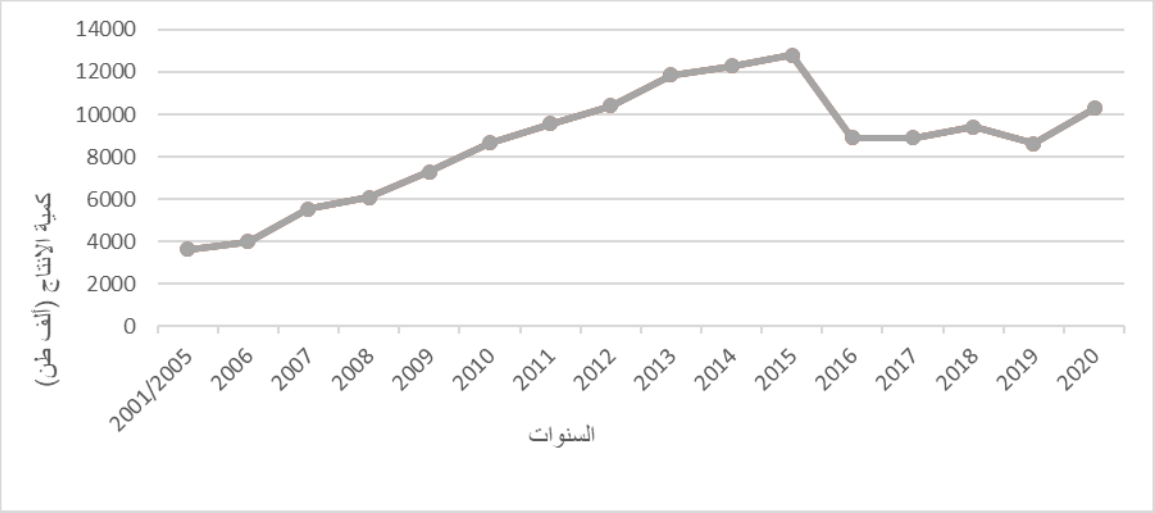

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم.03

2.5. تطور الإنتاج الحيواني: يعتبر الإنتاج الحيواني والنباتي مكملان لبعضهما البعض ولهذا سوف نخصص في دراستنا حيز حول تطور المنتجات الحيوانية متمثلة في أهمها كاللحوم الحمراء والبيضاء وشعبة الحليب الذي يعتبر منتوج استراتيجي.

1.2.5. تطور انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء: يعتمد على انتاجها في كل ما يتم تربيته في المراعي ولهاذا نجد عامل انتاج الاعلاف يؤثر عليها بشكل كبير ما يجعل عوامل المناخ وتساقط الامطار لها تأثير انتاجها في الجزائر وسنحاول هنا تحليل هذا التطور من خلال هذا الجدول رقم 04:

الجدول رقم 04: تطور انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء بخلال الفترة 2001 و2020 بالجزائر (ألف طن).

السنوات	05/01	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ل.حمراء	256,38	209,14	129,57	235,93	271,59	263,26	267,41	240,87
ل.بيضاء	165,17	131,75	142,59	142,08	190,83	296,40	330,30	365,46
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ل.حمراء	242,20	252,64	525,58	537,74	543,89	507.67	529.00	505.89
ل.بيضاء	418,40	463,18	293,44	515,44	529,81	482.00	264.08	260.27

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الملاحظ ان انتاج اللحوم الحمراء شهد تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض مبين 2001 و2014 بحيث تراوح بين 129.57 ألف طن و271.59 ألف طن وهذه الكمية تبقى قليلة إذا ما قرناها مع الطلب المحلي لها ،لكن هذه القيم بدأت في

الارتفاع من سنة 2015 بنسبة نمو 100% إذا ما قورنت مع السنة التي قبلها و استمر هذا النمو في الارتفاع حتى حقق احسن مستوى له سنة 2017 بقيمة 543.89 ألف طن و انخفض بعدها لكن ليس بالكثير حتى سنة 2020 يبقى هذا مؤشر جيد رغم ان الإنتاج المحلي مزال لم يلبي حتى 25%من الطلب الاستهلاكي فوجب الاهتمام اكثر بهذه الشعبة رغم تدعيم الحكومة للأعلاف و إعطاء مساعدات للموالين لكن تبقى غير كافية و تحتاج الى دراسة من جديد.

أما فيما يخص اللحوم البيضاء فبالرغم من انتاجها الضعيف بداية من سنة 2001 بقيمة 165 ألف طن إلا انه بقي في تحسن مستمر حتى سنة 2017 وصل الا نتاج الى 529.81 إذا ما استثنينا سنة 2015 وهذا مؤشر إيجابي و يبين ان انتجها محا اهتمام المنتجين مع ادخال اهم التقنيات الحديثة لتربية الدواجن لكن بالرغم من كل هذا يبقى يحتاج دعم اكثر لتلبية الاحتياجات الوطنية لهذه المادة التي يعوض بها المستهلك الجزائري اللحوم الحمراء الغالية الثمن رغم ان الملاحظ في السنة الأخيرة ارفع أسعارها هي الأخرى كذلك و هذا نظرا لغلاء الاعلاف الخصة بها فلابد من مراجعة عملية الدعم لهذه الشعبة والشكل رقم 04 يوضح ذلك:

الشكل رقم 04: تطور انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 (ألف طن).

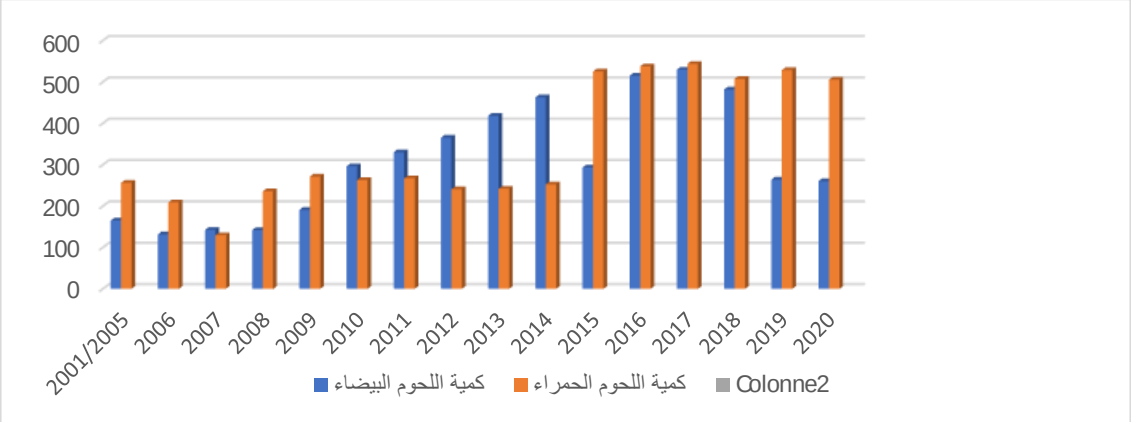

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم04.

2.2.5. تطور انتاج الحليب: هو مادة جد أساسية، ويعتبر أحد أهم المصادر الطاقوية وهو بروتين حيواني به يعوض المستهلك البسيط بروتينات اللحوم ويعتبر مؤشر قوي للدول في تحررها من التبعية الاقتصادية والسياسية للخارج و نحن هنا بصدد تحليل تطور انتاجه اعتمادا على الجدول رقم 05 التالي:

الجدول رقم 05: تطور انتاج الحليب خلال الفترة 2001 و2020 بالجزائر (ألف طن).

السنوات	05/01	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الانتاج	1634,64	1773,54	1851,18	1878,52	2377,64	2854,07	3165,66	3063,84
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الانتاج	3400,67	3648,55	3895,00	3586,53	3521,21	3280.00	3189.24	3354.70

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الملاحظ هو أن انتاج مادة الحليب في ارتفاع مستمر بحيث قدر ب 1634.64 ألف طن بداية 2001 حتى وصل الى اعلى مستوى انتاج سنة 2015 بقيمة قدرت ب3895 ألف طن بمعدل متوسط نمو35% للفترة نفسها الا انو انه انخفض

بعدها لكن بشكل طفيف ،لكن نظرا لزيادة معدلات النمو للسكان والتحسن الصحي و ارتفاع نسبة الولادات ترتب عنه في زيادة الاستهلاك الوطني و زيادة الطلب على مادة الحليب ، و عليه فإن انتاج الحليب يبقى دائما دون المستوى المطلوب و يبقى بعيدا عن تحقيق اكتفاء ذاتي مما يتطلب المزيد من الدعم لمربي الابقار الحلوب ،و تشجيع على انتاج الكلأ لتخفيض فاتورة الاستيراد من هذه المادة الأساسية و الشكل رقم 05 يوضح ذلك:

الشكل رقم 05: تطور انتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 (ألف طن).

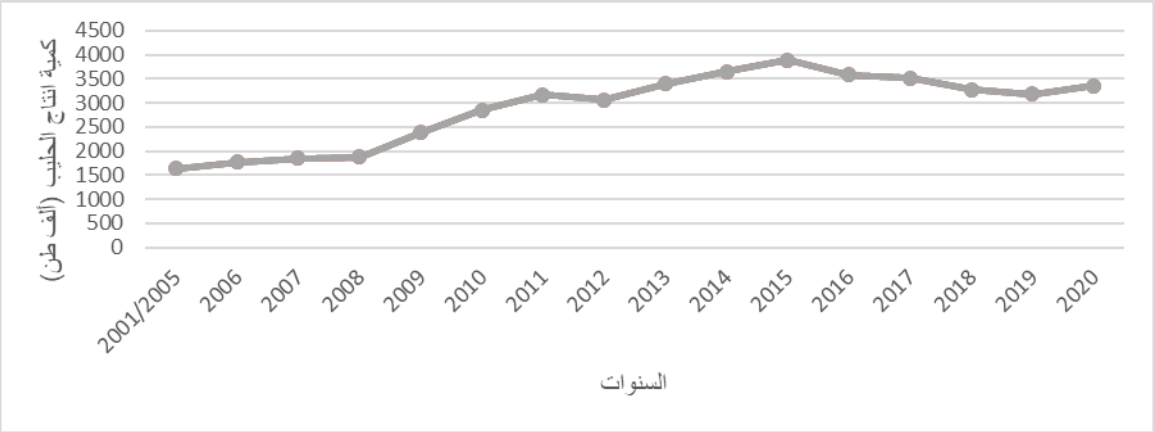

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم05.

3.5. تحليل بعض مؤشرات الأمن الغذائي: هناك عدة مؤشرات سنحاول تحليل ثلاث مؤشرات منها لتحديد مدى تأثير المؤهلات والسياسات الزراعية في الجزائر على الأمن الغذائي.

1.3.5. تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء النباتي الواسع الاستهلاك: هذا مؤشر نعرف من خلاله مدى تلبية المنتجات الزراعية النباتية المنتجة وطنيا لاحتياجات البلد، نقيم من خلاله وفرة الغذاء والجدول رقم06 يبين ذلك.

الجدول رقم 06: يوضح تطور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي النباتي الواسع الاستهلاك في الجزائر (%).

السنوات	الحبوب	الخضر	البطاطا	البقوليات	الفاكهة
2009/2001	32.76	99.76	94.40	22.21	90.48
2010	36.53	99.71	96.35	29.24	90.65
2011	32.00	99.70	92.20	27.70	91.50
2012	39.30	99.80	97.40	29.00	91.80
2013	39.57	99.74	98.52	34.02	93.03
2014	24.70	99.60	97.44	38.90	90.20
2015	23.80	99.60	96.74	31.70	92.00
2016	19.10	99.60	98.30	31.00	94.80
2017	21.20	100.00	97.00	50.50	104.60
2018	26.60	99.80	98.30	38.00	100.20
2019	24.70	100.10	98.90	39.50	97.6
2020	25.10	99.80	98.70	37.50	96.10

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

يظهر من الجدول أن نسبة الاكتفاء الغذائي للحبوب، التي تُعتبر الغذاء الأساسي في الجزائر والذي لا يمكن الاستغناء عنه، لا تزال ضعيفة، مما يعني أن الإنتاج المحلي لا يفي بحاجات السكان. على الرغم من التحسن الذي حدث وفقًا للبيانات من الفترة بين عامي 2000 و2009 إلى عام 2013، حيث زادت نسبة الاكتفاء بنسبة 32.76٪ لتصل إلى

39.57٪، إلا أنه تراجع بدءًا من عام 2014 إلى 24.70٪، وظل يتذبذب بين هذا الرقم و 19٪ حتى عام 2020. وهذا ما يفسر عدم فعالية سياسة الزراعة لدينا، ولذا يجب وضع استراتيجيات خاصة تحفز المزارعين على ممارسة هذا النشاط من خلال دعم خاص، مثل شراء الدولة للحبوب بسعر مساوٍ لسعر الاستيراد من الخارج، ومع ذلك فإن نسب الاكتفاء الغذائي للسلع الأخرى ذات الاستهلاك الواسع تظل جيدة، مثل الخضروات التي تجاوزت نسبة الاكتفاء بحوالي 100.10٪ في عام 2019، والبطاطس بنسبة 98.30٪ في نفس العام، والفواكه بنسبة 100.20٪، والبقوليات التي كانت ضعيفة في بداية الألفية بنسبة 22.21٪ وزادت إلى 50.50٪ في عام 2017، وهذا أمر جيد. بشكل عام، المشكلة الوحيدة تكمن في إنتاج الحبوب، ويجب على الدولة إعادة النظر في هذا الأمر.

2.3.5. تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء النباتي الواسع الاستهلاك: هذا مؤشر نعرف من خلاله مدى تلبية المنتجات الزراعية الحيوانية المنتجة وطنيا لاحتياجات البلد، نقيم من خلاله وفرة الغذاء والجدول رقم07 يبين ذلك.

الجدول رقم 07 :يوضح تطور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي الحيواني في الجزائر (%).

السنوات	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الأسماك	الحليب ومشتقاته
2009/2001	81.85	99.58	87.15	53.34
2010	81.35	99.84	84.53	51.06
2011	81.10	99.90	77.50	52.90
2012	79.5	99.90	75.00	52.10
2013	83.10	100.10	81.70	63.00
2014	85.50	100.60	74.80	78.00
2015	88.40	100.50	77.10	82.20
2016	89.00	100.10	77.00	80.60
2017	91.40	100.15	84.80	89.70
2018	90.80	100.30	84.80	81.30
2019	90.30	100.20	90.30	83.50
2020	93.80	100.20	89.90	72.50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

تم تحقيق اكتفاء ذاتي للحم الأحمر، حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء من 81.85% في عام 2001 إلى 93.80% في عام2020. وهذا أمر جيد، ولكنه لا يعكس وجود توفر للحم الأحمر لجميع فئات السكان، ويرجع ذلك إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري. أما بالنسبة للحم الأبيض، فإنه يحقق اكتفاء ذاتي تام بنسبة 100%، ويعد بديلاً للمستهلك ذو الدخل المتوسط لتعويض اللحوم المرتفعة الأسعار على الرغم من توفرها. أما الحليب ومشتقاته، فقد تحسنت نسبتها، حيث ارتفعت من 53.34% في الفترة من 2001 إلى 2009 إلى 83.50%في 2019، مما أدى إلى تقليل فاتورة الاستيراد لهذه المنتجات. يرجع ذلك إلى استراتيجية الدولة في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جميع أدوات الدعم للاستثمار في تربية الأبقار الحلوب والصناعات التحويلية والتعبئة والتغليف في هذا القطاع الاستراتيجي.

3.3.5. تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي: مؤشر جيد للأمن الغذائي نعرف من خلاله نصيب كل فرد من المنتجات الزراعية المنتجة في البلد والجدول رقم 08 يوضح هذا التطور.

الجدول رقم 08: يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) في الجزائر.

السنوات	08/01	2009	2010	2011	2012	2013
م/ن/ الفرد من الناتج الزراعي	227.00	365.24	382.61	442.43	433.28	537.21
السنوات	1014	2015	2016	2017	2018	2019
م/ن/الفرد من الناتج الزراعي	561.60	493.41	476.95	492.92	487.55	588.16

المصدر: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (**FAOSTAT**).

لقد شهدت حصة الفرد من الإنتاج الغذائي تحسنًا ملحوظًا من عام 2000 إلى عام 2008، حيث ارتفع المتوسط إلى 227.00 دولار. ثم زادت هذه الحصة بشكل كبير إلى 561.60 دولار في عام 2014، مما يشير إلى نمو ملحوظ. ومع ذلك، تراجعت الحصة بعد ذلك، حيث بلغ المتوسط 487.55 دولار للفرد في عام 2018. ومن ثم، تحسنت الحصة مرة أخرى في عام 2019، حيث وصلت إلى 588.16 دولار، وهي أعلى قيمة تم تسجيلها منذ عام 2000 خلال فترة الدراسة فمن خلال هذا المؤشر يتضح التأثير الإيجابي للسياسات الزراعية المتبعة في السنوات الأخيرة التي أدت إلى تحسن وتطور متوسط نصيب الفرد من الانتاج الزراعي و بالتالي السير نحو تحقيق الأمن الغذائي مستقبلا والشكل رقم 06 يوضح ذلك:

الشكل رقم 06: يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي).

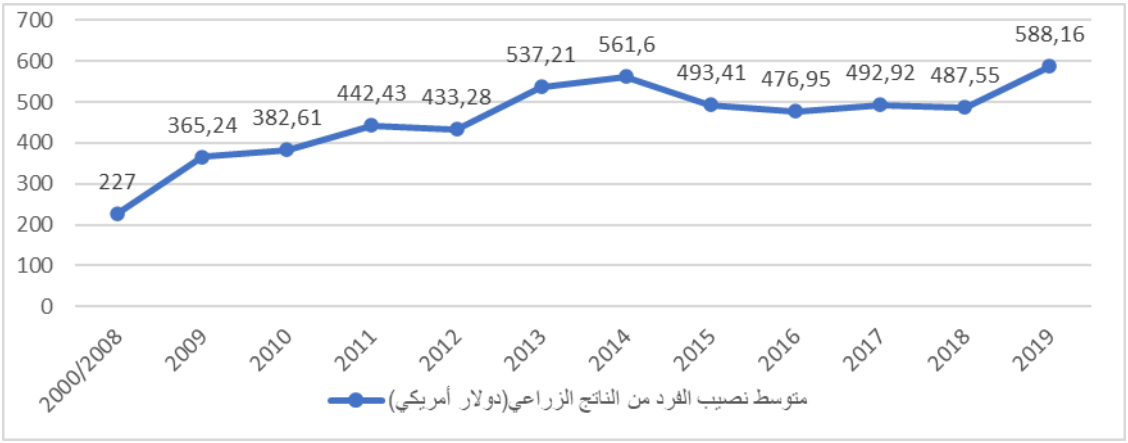

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادات على معطيات الجدول رقم 08.

6.خاتمة:

من خلال ورقتنا البحثية التالية توصلنا الى النتائج التالية:

- تشير دراستانا إلى أن الإنتاج الزراعي في الجزائر قد شهد تحسنًا خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفع إجمالي الإنتاج النباتي والحيواني، مما أدى إلى زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- تبين أن الحكومة الجزائرية اتخذت سياسات لتحسين البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك تحسين الري والبنية التحتية الزراعية، وهو ما ساعد على تحسين الإنتاج الزراعي في البلاد.
- يشير البحث إلى أن الحكومة الجزائرية قدمت الدعم المالي والتقني للمزارعين والمنتجين الزراعيين، مما أدى إلى تحسين الإنتاج الزراعي لكن يبقى ذلك غير كافي.

- إن الإدارة الزراعية والتسويق الزراعي في الجزائر تعاني من الضعف، وهذا يشكل عائقًا أمام تحقيق الإنتاج الزراعي الامثل في البلاد.
- لقد حققت الجزائر اكتفاءاً غذائيا في بعض المنتجات كالخضر والبطاطا مساهما في تحقيق أمنها الغذائي.
- تحسن نصيب الفرد من الغذاء مما يوضح ويفسر توجه الجزائر إلى تحقيق أمنها الغذائي في المدى المتوسط أو الطويل

كخلاصة لبحثنا فإن الحكومة اتخذت عدة سياسات لتطوير القطاع الزراعي، بما في ذلك توفير الدعم المالي والتقني للمزارعين والمنتجين الزراعيين، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الزراعية والري، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وذلك للوصول إلى اكتفاء ذاتي وتحقيق الأمن الغذائي الذي يبقى هدف استراتيجي.

أيضًا هذه السياسات أسفرت عن تحسين الإنتاج الزراعي في الجزائر، حيث ارتفع إجمالي الإنتاج النباتي والحيواني خلال الفترة المذكورة، وزادت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. وقد تحسنت أيضا معدلات إنتاج الحبوب والخضروات والحيوانات.

وعليه نستخلص بعض التوصيات إذا أمكن تحقيقها:

- الاهتمام بالبنية التحتية الزراعية، بما في ذلك الري والصرف الزراعي والطرق والجسور، وتوفير المزيد من المعدات الزراعية المتطورة، وذلك لتعزيز قدرة المزارعين على زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة.
- يجب على الحكومة الجزائرية تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تطوير استراتيجيات فعالة للتحكم في التصحر والتصحر وحماية التنوع الحيوي، وذلك للحفاظ على البيئة الزراعية وتوفير موارد طبيعية مستدامة للإنتاج الزراعي.
- يجب توفير الدعم والتمويل اللازمين للمزارعين، وخاصة المزارعين الصغار والمتوسطين، من خلال توفير التدريب والمشورة التقنية والتمويل المنخفض التكلفة، وذلك لتحسين إنتاجية المحاصيل وتحسين دخل المزارعين.
- وجب تشجيع تطوير الصادرات الزراعية، وذلك عن طريق تعزيز البحث والتطوير والتحسين في الإنتاج والتسويق، وتوفير المزيد من الدعم لتحسين جودة المنتجات الزراعية وتحسين قدرة المنتجين على المنافسة.
- يجب تعزيز البحث العلمي والابتكار في مجال الزراعة، وتوجيه الاستثمارات نحو تطوير تقنيات جديدة وتحسين المحاصيل وزيادة الإنتاجية.

قائمة المراجع:

1. أزلاطو نعيمة، أ. حداشي حكيم. المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول إلى التنمية الاقتصادية. مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة المجلد (02) –العدد (03)،2019.
2. الدراجي لعفيفي. القطاع الفلاحي والأمن الغذائي في الجزائر، واقع وتحديات. الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة باجي مختار عنابة،2015.
3. ابن عمر خالد، بورزامة جيلالي. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000–2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (6)، العدد (4)، الجزائر،2018.

4. بوعزيز عبد الرزاق. محاولة تقييم أثر الاصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري. مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر،2005.
5. حنان سفيان. دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد (1)، العدد (1)،2016.
6. خديجة عياش. الأمن الغذائي والسياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر 2000-2014. مجلة السياسة العالمية، المجلد (5)، العدد (3) ،2021.
7. خزار بلال. السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة،2013.
8. سمير عز الدين. دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة العلوم في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي. قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة الجزائر3، 2018.
9. عجة الجيلالي. أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها. الجزائر: دار الخلدونية،2005.
10. عمراني سفيان. ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنتمية المستدامة –دراسة حالة ولاية قالمة–، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، الجزائر: قالمة، 2015.
11. منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تعزيز البيئة التمكينية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، روما،2014.
12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية،مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي،العدد الأول والثاني،ديسمبر 2009.
13. note d'orientation, N°2, juin 2006.en ligne : http : www.fao.org/es/ESA/policybriefs
14. Atanu SarkarSuman Ranjan SensarmaGary W. vanLoon , Sustainable Solutions for Food Security ,springer ,2019.
15. F.Abdouche ,Les cèrèales et la sécuruté alimentaire en Algerie,édition elhikma,Alger,2000.
16. The economist intelligence unit (EIU) Global Food Security Index (2017) measuring food security and the impact of resource risk,USA,2017.